

الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في إقليم الوسط التنموي في الأردن

The Demographic, Socio-economic Dimensions of Poverty in the Developmental Central - Region in Jordan

فارس حيدر

Fares Haider

كلية الآداب والعلوم التربوية الجامعية، الأنروا، الأردن

بريد الكتروني: Fareshaider@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٧/٥/٢٠٠٩)، تاريخ القبول: (٩/٨/٢٠١٠)

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في إقليم الوسط التنموي في الأردن، هادفة إلى توضيح مفهوم الفقر وقياسه، وأسباب الفقر في الأردن، ولمحة عن إقليم الوسط التنموي في الأردن. وتحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في إقليم الوسط. وتم تطبيق بعض الأساليب الإحصائية لفهم العلاقة الارتباطية بين متوسط الدخل وبعض المتغيرات؛ لإظهار مدى تفاوت مستويات الفقر في منطقة الدراسة. ومن هذه الأساليب: الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة في تباين المتغير التابع، وأسلوب التحليل العنقودي الذي يهدف إلى تصنيف مستويات أقضية منطقة الدراسة إلى فئات متفاوتة داخل المنطقة المدروسة. وقد توصلت الدراسة إلى كبر حجم الأسر الناجم عن ارتفاع الخصوبة الكلية التي تصل في المتوسط إلى (٦.٢) مولود خلال الفترة الإنجابية للمرأة، كما كشفت عن ارتفاع معدل الإعالة في منطقة الدراسة وتدني مستوى الدخل لدى غالبية الأسر بفعل تدني الأجر ومحدودية مصادر الدخل، إضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية وبخاصة في المناطق الريفية. وتبين من خلال تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد على المنطقة المدروسة وجود ثلاثة متغيرات مستقلة ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة $(0.05 \geq a)$ وهذه المتغيرات هي (الحجم السكاني، وملكية المسكن (مقابل عمل)، وتجهيزات المسكن (سيارة). وأوضح التحليل العنقودي وجود خمس طبقات بين سكان إقليم الوسط، وهي: النمط ذو المستوى المعيشي المرتفع جدا، والنمط ذو المستوى المعيشي المرتفع، والنمط ذو المستوى المعيشي المتوسط، والنمط ذو المستوى المعيشي الفقير، والنمط ذو المستوى المعيشي الفقير جدا. وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث فإن الباحث يوصي باعتماد خطة تحد من هذه الظاهرة في منطقة الدراسة، وتتضمن هذه الخطة تنفيذ استراتيجية للسيطرة على الخصوبة البشرية، ولتبني خطط التنمية.

Abstract

This paper investigates the demographic, economic and social dimensions of poverty phenomenon in the developmental Central Region of Jordan. It aims to identify the concept, the means of measurement and the reasons behind poverty in Jordan. Additionally, it gives an overview of the developmental Central Region in Jordan; provides an analysis for demographic, economic and social characteristics for people living in Central Region; identifies the most important variables that effect poverty among families and the relative significance of each variable; analyzes the spatial disparity for the phenomenon of poverty and then for the development level in the studied area; and finally suggests certain strategies to eradicate this phenomenon in Central Region. Some statistical methods were applied to understand the correlation between the income average and some variables so as to show the different levels of poverty in the studied area. These methods include: the multiple regression analysis to measure the impact of independent variables on the dependent variable, and the cluster analysis method which classifies the levels of poverty into different groups within the studied area. The main findings of this study are: the large size of families is due to the high fertility rate with an average of (6.2) child per woman during the period of giving birth. The study reveals that there is a high ratio of dependence and low level of income for most families because of low wages, limited income, low educational level, and high rates of illiteracy especially in rural areas. Implementing multiple regression analysis on studied area demonstrates that there are independent variables which have strong statistical indication at confidence level ($\alpha \leq 0.05$). These variables are: population size, house ownership (instead of work) and house facilities (car). Cluster analysis shows that there are five levels of living in Central Region: very high, high, medium, low, poor, very poor. On the light of the findings, the researcher recommends adopting a plan to alleviate the problem of poverty in the studied area. This plan includes a strategy to control woman's fertility and adopting developmental plans.

مقدمة الدراسة ومنهجها

مقدمة

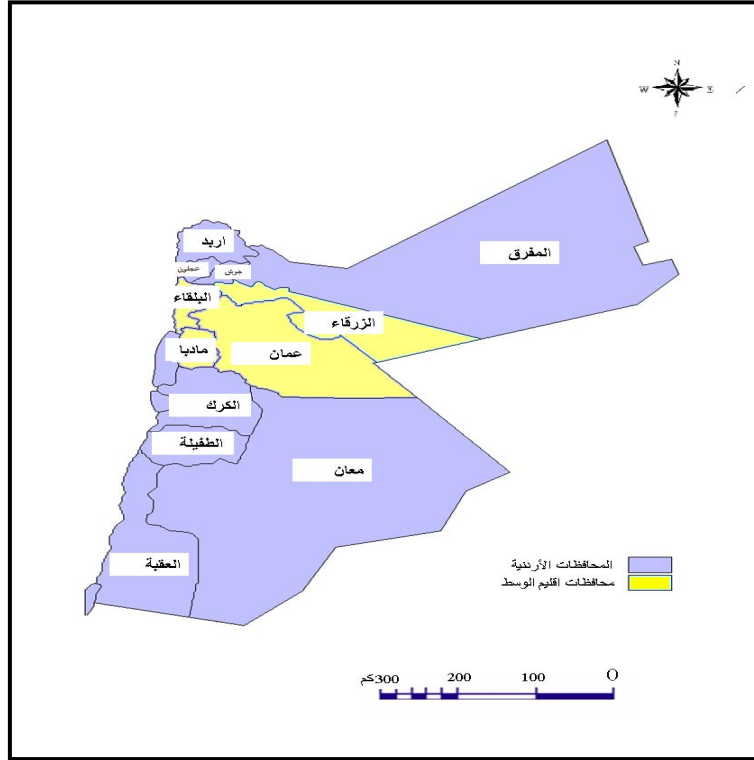
تعرّف ظاهرة الفقر بأنها عبارة عن حالة عجز لإحدى فئات المجتمع عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، من: الغذاء، والمسكن، والملبس، والتعليم، والرعاية الصحية، التي تكفل لها الحياة الكريمة.

تُقسّم المملكة الأردنية الهاشمية إلى ثلاثة أقاليم تنموية، موزعة على إقليم الشمال والجنوب والوسط. ويعد إقليم الوسط أهم هذه الأقاليم، إذ أنه يضم أكبر المحافظات الأردنية. ويتميز إقليم الوسط بتقل الحجم السكاني كما ويعد من بين الوحدات الإدارية التي تعاني من مشكلة الفقر، إذ أنه يضم عدداً من جيوب الفقر تتركز في محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء في العام ٢٠٠٢م وما زالت نسبة الفقر في كثير من أحيائها مرتفعة. انظر الشكل رقم (١).

وتشير الدراسات إلى أن منطقة الدراسة تعاني من تفاوت المستوى المعيشي لسكانها، وكذلك تدني نوعية الحياة في كثير من أحيائها، وارتفاع معدلات نمو السكان في بيئة لا تسمح باستيعاب المزيد من السكان، ولا سيما في محافظتي العاصمة عمان والزرقاء، كما تعاني منطقة الدراسة من تفشي ظاهرة البطالة، ومن تدني المستوى الصحي والتعليمي لسكانها.

ويترتب على هذه الأوضاع بعض النتائج السلبية، مثل: انخفاض الدخل لدى غالبية الأسر، وانخفاض المستوى الصحي في منطقة الدراسة.

والجدير ذكره أنّ الجهات المعنية والمسؤولة استطاعت في عام ٢٠٠٢م أن تحصر (٢٠) منطقة في الأردن يمكن اعتبارها جيوباً للفقر بينما كشف المسح الذي أجري لنفقات الأسرة ودخلها لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ عن أنّ هناك (٢٢) بؤرة للفقر داخل معظم المحافظات بناءً على التقييم الجديد لمناطق جيوب الفقر في المملكة وفي التقرير السابق المعتمد على بيانات ٢٠٠٢م يلاحظ خروج (١٠) مناطق من أصل المناطق العشرين المحددة سابقاً، وهذه المناطق هي: الضليل، والحسينية، والأزرق، وأم الجمال، وبيرين، والجيزة، والهاشمية، والسرحان، ودير علا، والشونة الجنوبية.



شكل (١): موقع منطقة الدراسة.

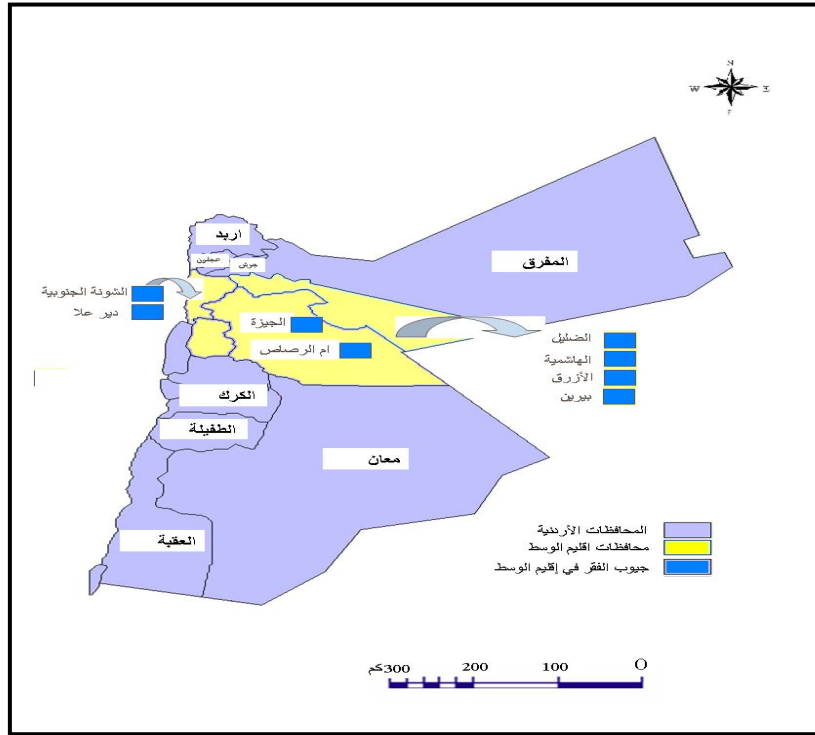
كما تبين أن هناك (١٢) منطقة جديدة قد أصبحت جيوباً للفقر في تقرير ٢٠٠٦، وهذه المناطق هي: غور المزرعة، والموجب، والديسة، وكفرنجة، والخالدية، والقطرانة، وبصيرا، وبلعما، والأغوار الشمالية، وعرجان، وبرما، والبادية الشمالية الغربية. في حين بقيت (١٠) من مناطق جيوب الفقر السابقة (بؤر ٢٠٠٢) مناطق لجيوب الفقر حسب بيانات عام ٢٠٠٦م، وهذه المناطق هي: الرويشد، ووادي عربية، وغور الصافي، والقويرة، والبادية الشمالية، وحوشا، ودير الكهف، والمريغة، والجفر، وأم الرصاص. وعدت (٨) أفضية في إقليم الوسط جيوباً للفقر حسب مسوحات عام (٢٠٠٢م)، خرجت جميعاً ماعدا منطقة أم الرصاص حسب تقديرات ٢٠٠٦، ورغم ذلك ما زالت نسبة الفقر مرتفعة في تلك الأفضية كما يوضح الجدول رقم (١). انظر الشكل رقم (٢)

جدول (١): المناطق التي أصبحت خارج قائمة جيوب الفقر بموجب دراسة الفقر ٢٠٠٦م اعتماداً على معيار نسبة فقر تزيد على (٢٥%) في إقليم الوسط.

المحافظة	المنطقة	نسبة الفقر	
		بحسب تقدير الفقر المعتمد على بيانات ٢٠٠٦م	بحسب تقدير الفقر المعتمد على بيانات ٢٠٠٢م
عمان	الجيزة	٢٣.٧%	٣٢%
	أم الرصاص	٢٦.٢%	٢٦.٢%
البلقاء	دير علا	١٨%	٢٧.٦%
	الشونة الجنوبية	٢٢.٣%	٢٧.١%
الزرقاء	الضليل	٢٣.٤%	٥٢.٢%
	بيرين	٩.٢%	٤٢.٣%
	الأزرق	١٣.٤%	٤٠.٣%
	الهاشمية	١٣.١%	٢٩.٠%

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٢)، (٢٠٠٦).

تكمن أهمية موضوع الفقر بأنه يحظى باهتمام كبير على مختلف المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، كما تولي الحكومة الأردنية هذا الموضوع اهتماماً خاصاً؛ لِمَا له من ارتباطٍ بالاقتصاد الوطني. فمنذ عام ١٩٨٧م تفاقمت ظاهرة الفقر في الأردن، وما زالت تتسع على حساب شريحة ذوي الدخل المتوسط من السكان. وهم الغالبية في المجتمع الأردني؛ جرّاء الارتفاع الذي طرأ على الرقم القياسي لمجمل تكاليف المعيشة الأردنية وقد أشارت التقديرات الى ارتفاع خط الفقر المطلق في الأردن بمقدار ١٦٤ ديناراً ليصل إلى ٥٥٦ ديناراً للفرد الواحد سنوياً في عام ٢٠٠٦ مقارنة مع ٣٩٢ ديناراً في عام ٢٠٠٢.



شكل (٢): توزيع بؤر الفقر في إقليم الوسط

الدراسات السابقة

لقد أجريت العديد من الدراسات التي خصت ظاهرة الفقر فمنها من تناول مفاهيم الفقر وطرق قياسها وأخرى تناولت تحليل ظاهرة الفقر في الأردن بشكل عام حيث أجرى حسن صالح وفارس حيدر، (٢٠٠٥) دراسة بعنوان "أثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقر دراسة عينة من بؤر الفقر في الأردن" تناولت هذه الدراسة موضوع بؤر الفقر والبطالة وارتباطها بالخصوبة المرتفعة في الأردن، هادفة إلى استخلاص دور الخصوبة في انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة في هذه البؤر، وتحليل التباين المكاني لظاهرة الفقر في المنطقة المدروسة، و تبين من خلال تحليل الارتباط الأحادي أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين الخصوبة والفقر، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٨٢)، كما بلغ معامل التفسير لنموذج الانحدار (R^2) (٠.٦٧٣)، وكانت العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى ثقة (٠.٠٥).

وأجرى أبو خرمة، و أبو السندس (٢٠٠٣)، دراسة بعنوان "الفقر مفهومه وطرق قياسه". استعرض الباحثان فيها مفهوم الفقر وأسبابه وكيفية قياسه ومعالجته، وتوصلت إلى أن التغيير الذي يطرأ على دخل الأسرة عبر الزمن يبدأ منخفضاً وينمو إلى ذروته حتى سن التقاعد، ومن ثم يعود لينخفض بعد هذا السن.

كما أجرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (٢٠٠٢)، دراسة بعنوان "دراسة تقييم الفقر في الأردن". تناولت الدراسة التوجهات الحكومية لمتابعة ظاهرة الفقر في الأردن، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الفقر انخفضت في الأردن خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢) بصورة ملحوظة.

وأجرى الصقور دراستين الأولى عام (١٩٩٣)، دراسة بعنوان "دراسة الفقر: الواقع والخصائص". اعتمد هذا التقرير على بيانات مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر لعام ١٩٩١ الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. أظهرت الدراسة أن حجم الفقر المدقع بلغ ما نسبته (٦.٦٪) وأن حجم الفقر المطلق بلغ (٢١.٣٪) من مجموع الأسر الأردنية مع وجود تفاوت في هذا بين محافظات المملكة، وأوضحت بعض خصائص الأسر الفقيرة من حيث حجمها ونسبة الإعالة والإعاقة والبطالة بين الأسر الفقيرة عن غيرها. كذلك الحالة التعليمية لها، كما أوضحت التفاوت الكبير جداً بين متوسط دخل الأسر الفقيرة.

والثانية عام (١٩٨٩)، بعنوان: "بؤر الفقر في الأردن" اعتمدت هذه الدراسة على عينة إحصائية شملت (٣٢) ألف أسرة أردنية موزعة على محافظات المملكة ريفها وحضرها. وبينت الدراسة تفاوت خطوط الفقر المطلقة ونسب الأسر الفقيرة على مستوى محافظات وحضر وريف المملكة وكذلك على مستوى التجمعات السكانية. وقد توصلت إلى وجود خصائص كثيرة تميز الأسر الفقيرة المدقعة والمطلقة عن غيرها في المجتمع الأردني، وأوضحت الدراسة أن من أهم أسباب الفقر من وجهة نظر الأسر الفقيرة هي عدم توفر فرص عمل وكبير حجم أسرها وإعاقة وشيخوخة رب الأسرة أو وفاته، كما أوصت الدراسة بعدة مقترحات لمحاربة الفقر.

وأجرى الخطيب، (١٩٩٢)، دراسة بعنوان "واقع ظاهرة الفقر في الأردن". قام الباحث بتعديل لخطوط الفقر الوطنية نتيجة ارتفاع الأسعار، وخلصت دراسته إلى ما يلي: متوسط خط الفقر المدقع والمطلق القابل للإنفاق لعام (١٩٩١) بلغ (٧٠.٧٦) ديناراً و(١٤٣.٨٧) ديناراً شهرياً للأسرة الأردنية على التوالي، وهو متفاوت حسب المحافظات.

وأخيراً دراسة صبح (١٩٩٢). بعنوان: "التحليل المكاني لتباين الدخل الفردي في الأردن". استعرض الباحث فيها خصائص الدخل الفردي وعناصره في الأردن، وتوصل الباحث إلى أن هناك تبايناً ملحوظاً في قيمة الدخل الذي يحصل عليه الأفراد في الأردن.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

١. عالجت الدراسات السابقة قضية الفقر في إطارها الشمولي، بينما تعالج هذه الدراسة قضية الفقر بالتركيز على الإطار الإقليمي وتحليل التباين الإقليمي لظاهرة الفقر في إقليم الوسط التنموي.
٢. تؤكد هذه الدراسة على أهمية التباين المكاني لظاهرة الفقر، وبالتالي لمستوى التنمية.
٣. تستند هذه الدراسة إلى أساليب إحصائية متقدمة في معالجة البيانات بغرض الحصول على نتائج دقيقة.

مشكلة الدراسة

لما لظاهرة الفقر من انعكاسات سلبية على الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للسكان ولما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على الأوضاع السياسية والأمنية في إقليم الوسط التنموي في الأردن فإنه يصبح من الضروري إجراء تحليل شامل لمناطق الفقر فيها، ومعرفة أبعادها، والعوامل التي أدت لها.

ومن هنا تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما هي طبيعة مشكلة الفقر في إقليم الوسط؟ وما هي أبعادها؟ وما العوامل التي أدت إلى ظهور مشكلة الفقر في منطقة الدراسة؟
٢. ما مدى تباين مشكلة الفقر في منطقة الدراسة على مستوى الأفضية / الأولوية؟
٣. ما أثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في دخل الأسر الفقيرة في منطقة الدراسة؟
٤. ما هي الوسائل الواجب اتباعها لتخفيف خطر هذه المشكلة وجذتها؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي

١. توضيح مفهوم الفقر وقياسه، وأسباب الفقر في الأردن، ولمحة عن إقليم الوسط التنموي في الأردن.
٢. تحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في إقليم الوسط.
٣. تحديد المتغيرات الأكثر أهمية في تأثيرها على ظاهرة الفقر للأسر، مع إبراز الأهمية النسبية لكل متغير من متغيرات الدراسة.
٤. تحليل التباين المكاني لظاهرة الفقر، ومن ثمَّ لمستوى التنمية في المنطقة المدروسة.

٥. اقتراح استراتيجيات معينة في ضوء نتائج الدراسة ؛ للحدّ من ظاهرة الفقر في إقليم الوسط.

أهمية الدراسة ومبرراتها

١. إنّ ظاهرة الفقر تشكل في أسبابها ونتائجها فصولاً هامةً من الخطاب التنمويّ، وتفرض بظلالها أثراً سلبيةً على مسار التقدم والإثراء في المملكة الأردنية الهاشمية.
٢. إنّ هذه الظاهرة، بحجمها الواسع، تُعدُّ أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على إيجاد الحلول السريعة لها، وتحتاج إلى جهود القطاعين العام والخاص للبحث في الأسباب الحقيقية لوجودها، ووضع السياسات طويلة المدى ؛ للتخفيف منها، ووقف انتشارها.
٣. أصبح هناك حاجة ملحة للتوعية بظاهرة الفقر باعتبارها خطراً يهدد البشرية عامة، وسكان البلدان النامية على وجه الخصوص.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على نتائج مسح العمالة والبطالة الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة في أواخر عام ٢٠٠٨م. ومسح نفقات ودخل الأسر الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة في أواخر عام ٢٠٠٦م، علماً أنّ منهجية مسح نفقات ودخل الأسر قامت على تغطية عينة كبيرة من الأسر موزعة على جميع محافظات المملكة، إذ يتم اختيار الأسر وفق أسس علمية بأسلوب تعميم العينات العشوائية الطبقيّة العنقودية متعددة المراحل. ولتحقيق هدف تمثيل النتائج على مستوى القضاء فقد تم تقسيم المملكة إلى (٨٩) طبقة، واعتبر كل قضاء طبقة مستقلة، باستثناء أفضية المدن الرئيسية التي تم تقسيمها إلى أكثر من طبقة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للأسر ضمن هذه الأفضية، ومن ثم تصنيف كل قضاء من هذه الأفضية ضمن أربعة مستويات: (مستوى منخفض، ومتوسط منخفض، ومتوسط عالٍ، ومستوى عالٍ) بهدف جعل العينة أكثر تمثيلاً لجميع شرائح المجتمع، ولزيادة التجانس داخل كل طبقة؛ مما ينعكس إيجاباً على تصميم العينة.

أما منهجية مسح العمالة والبطالة فقد صممت بأسلوب المعاينة الطبقيّة العنقودية، وهي ممثلة على مستوى المملكة والحضر والريف، والإقليم والمحافظات. وبلغ حجم العينة الكلي (١٣٣٦٠) وحدة معاينة، ووزعت هذه الوحدات على المحافظات وعلى الحضر والريف والمدن الكبرى في كل محافظة حسب وزن كلّ منها، من حيث: عدد الأفراد والأسر فيها، والتباين داخل كل طبقة.

وقد اتبع الباحث الخطوات الآتية في إعداد هذه الدراسة

١. فرز البيانات الخاصة بإقليم الوسط - منطقة الدراسة - والتي تحقق أهداف الدراسة ومتغيراتها من مسح نفقات ودخل الأسر الشاملة للمملكة.

٢. تصنيف متغيرات الدراسة إلى : متغير تابع يمثل الدخل، ومتغيرات مستقلة، وتشمل مجموعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة المتغيرات الديموغرافية.
٣. استخلاص متغيرات الدراسة من الاستثمارات الثلاث التي شملتها مسوحات النفقات ودخول الأسر، وهي: استمارة خصائص المسكن، وخصائص أفراد الأسرة، ومصادر الدخل لأفراد الأسرة، واستمارة الإنفاق على الموارد الغذائية والتبغ، واستمارة الإنفاق على السلع الأخرى والخدمات.
٤. استخدام أساليب إحصائية؛ من أجل معالجة البيانات، وإظهار مدى تفاوت الظاهرة منها:
 - أ. الأساليب الإحصائية البسيطة، مثل: التوزيعات النسبية بالإضافة إلى الأشكال والرسوم البيانية.
 - ب. أسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression) الذي يحدد مقدار العلاقة بين المتغير التابع، وهو الدخل، وعدد من المتغيرات المستقلة.
 - ج. التحليل العنقودي الذي يهدف إلى تصنيف التجمعات السكانية في فئات تنموية، تتميز بخصائص معينة، واشتقاق أنماط إقليمية. ويقوم هذان الأسلوبان على أساس اشتقاق مصفوفة مربع المسافة العامة بين أفضية إقليم الوسط من خلال حساب معدل المسافة بين متوسطات المتغيرات لأحد أفضية الإقليم وبين متوسطات المتغيرات لباقي مناطق الدراسة.

فرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة قياس أثر بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على دخل الأسر في إقليم الوسط، ودراسة تباين تلك الآثار في مناطقها التنموية ولهذا تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات دخول الأسر الفقيرة في إقليم الوسط التنموي في الأردن تعزى للمتغيرات الديموغرافية (متوسط حجم الأسرة، والتركيب النوعي للسكان، والتركيب العمري للسكان).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات دخول الأسر الفقيرة في إقليم الوسط التنموي في الأردن تعزى للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (خصائص التعليم، والحالة الزوجية، ومعدل البطالة وحالة النشاط الاقتصادي للسكان، والسكان غير النشطين اقتصادياً، ودخل المشتغلين ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر، وخصائص المسكن).

مفهوم الفقر وقياسه

بالرغم من اختلاف أحوال الفقراء، وذلك حسب مستوى المعيشة في الدول المختلفة، إلا أنّ تعريف الفقر عادة ما يرتبط بتحديد الحاجات التي يجب إشباعها بدرجة كافية على مستوى الفرد أو الأسرة، سواء أكانت مادية أم غيرها، وهي الحاجات الأساسية الغذائية وغيرها؛ فقد عرّف الفقر بأنه عدم القدرة على تحصيل الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية (الأمم المتحدة، ١٩٩٠م).

يوجد الفقر بأشكال شتى، من بينها: الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش المستدامة، والجوع وسوء التغذية، وسوء الصحة والاعتلال، ومعدل الوفيات الناجمة عن الأمراض، والتشرد، والسكن غير المناسب، والبيئات غير الآمنة، والتمييز والإقصاء الاجتماعيان، ويتسم - أيضاً - بعدم المشاركة في صنع القرار، وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية (الأمم المتحدة، ١٩٩٥م: ٤٩؛ صالح، ٢٠٠٢م: ١٣٢).

ويمكن أن نوجز الأسباب التي تؤدي إلى استمرار انتشار الفقر في الأردن فيما يأتي (صالح، ٢٠٠٢م: ٣٦٦-٣٦٧؛ ديستروماو، ١٩٩٩م: ٨-١٠؛ البنك الدولي، ٢٠٠٤م: ٣٨-١٧٧):

- ضعف التركيز على الجوانب الاجتماعية بالقدر الكافي في خطط التنمية التي تم تنفيذها في الأردن، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي متواضعة، وعجز أنماط التنمية المعتمدة (أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك) عن معالجة الفقر.
- بطء إنخفاض معدلات الخصوبة الكلية في الأردن.
- عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.
- ضعف معدلات الاستثمار المحلي، وصعوبة جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن.
- فشل الإنفاق العام للوصول إلى الفقراء، وقلة الحوافز المقدمة إليهم، وصعوبة إصلاح المؤسسات لتحسين الخدمات المقدمة إليهم.
- تواضع خدمات الصحة والتغذية ومياه الشرب والصرف الصحيّ.
- ضعف مشروعات الإنتاج الموجّهة إلى الفقراء في الأردن.
- فشل برامج الإصلاح الهيكليّ والخصخصة في تخفيض عدد الفقراء الذين يعاني غالبيتهم من سوء التغذية المزمن (فاو، ١٩٩٨م: ٥). ويعتمد التطبيق العملي لقياس الفقر على حساب خط الفقر الذي يمكن اشتقاق مؤشرات الفقر من خلاله على النحو الآتي (لجنة مناقشة محور واقع الفقر والبطالة، ٢٠٠٤م: ٤-٩)، (The World Bank 2003, p.20).

- مؤشر نسبة الفقر: ويسمى هذا المؤشر - أيضاً - معامل تعداد الأفراد (Headcount Index)، وهو عبارة عن ناتج قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي.
- مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap): ويتم حساب هذه الفجوة بوصفها نسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك إجمالي السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساوياً لخط الفقر.
- مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Index): ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر، ويقاس هذا المؤشر مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم.
- معامل "جيني" (Gini Index): يستخدم بوصفه مؤشراً لقياس التفاوت في توزيع الدخل ما بين جميع السكان، فقراء وغير فقراء. ويعتمد البنك الدولي أسلوب خط الفقر بتقسيمه المجتمع إلى فئتين: فقراء، وغير فقراء، وذلك بتحديد خط الفقر الذي يُعرّف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب بيانات مسوحات إنفاق الأسرة ودخلها، أما خطوط الفقر الأكثر شيوعاً واستخداماً فهي (باتر، ٢٠٠٣: ٨٢-٨٩؛ الميمني، ٢٠٠٣م: ٢٠٨).
- خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line): ويعرّف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية الغذائية للفرد (الأسرة).
- خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line): ويعرّف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية الغذائية وغير الغذائية للفرد (الأسرة).
- خط الفقر النسبي (Relative Poverty Line): ويعبّر عنه بنسبة متوسط الدخل في الدولة.

لمحة عن إقليم الوسط التنموي في الأردن

يضم إقليم الوسط التنموي في الأردن أربع محافظات وهي عمان والزرقاء والبلقاء ومادبا ويتركز في هذا الإقليم نحو ٣.٧١٢.١٧٠ نسمة، حسب مسح نفقات للعام ٢٠٠٦م. إذ تستأثر العاصمة عمان بـ ٢.٠٦٤.٥١٠ نسمة، بينما يتركز في محافظة الزرقاء ٩٣٢.٢١٤ نسمة، تليها محافظة البلقاء ٥٧٧.٠٣٤ نسمة، وأخيراً محافظة مادبا ١٣٨.٤١٢ نسمة. كما تبلغ مساحة إقليم الوسط ١٤٣٩٩ كم^٢ أي ما نسبته (١٦.٢%) من مساحة المملكة. ويتميز إقليم الوسط بارتفاع كثافته السكانية التي بلغت ٢٥٧.٨ لكل كم^٢.

ويضم إقليم الوسط أربعة وثلاثين قضاءً ولواءً؛ ففي محافظة العاصمة ثلاثة عشر قضاءً / لواءً، وهي: (عمان، وماركا، والقويسمة، والجامعة، ووادي السير، وسحاب، والجيزة، وأم الرصاص، والموقر، والرجم الشامي، وناعور، وأم البساتين، وحسبان) أما في محافظة البلقاء

فهناك ثمانية أفضية، وهي: (قصبه السلط، والعارضه، وزبي، وعيرا ويرقا، والشونة الجنوبية، ودير علا، وعين الباشا، وماحص، والفحيص كما تضم محافظة الزرقاء ستة أفضية، وهي: (قصبه الزرقاء، وبيرين، والضليل، والأزرق، والرصيفة، والهاشمية) وأخيراً تضم محافظة مادبا سبعة أفضية، وهي: (قصبه مادبا، وجرينه، وماعين، والفيصلية، وذيبان، والعريض، وملج).

خصائص السكان والسكن في إقليم الوسط

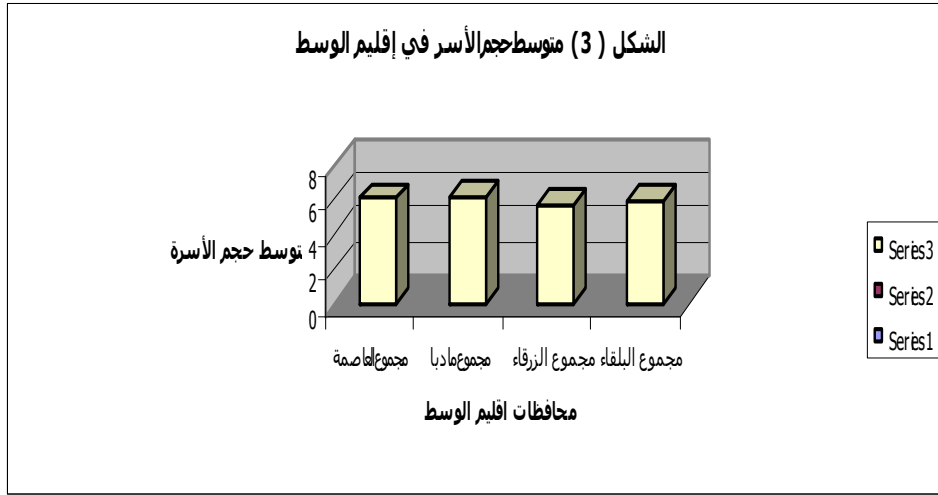
أولاً: الخصائص الديموغرافية

١. حجم الأسرة

يلعب حجم الأسرة دوراً كبيراً في تحديد الأعباء الملقاة على عاتق ربّ الأسرة، فكلما ازداد عدد أفراد الأسرة ازدادت الأعباء؛ لما يتطلبه ذلك من ارتفاع في قيمة النفقات، سواء أكانت على: الغذاء، أم الكساء، أم الصحة، أم التعليم. ويبلغ متوسط حجم الأسرة في المجتمع الأردني نحو (٦.١) فرداً، وذلك حسب بيانات مسح نفقات ودخل الأسر الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠٠٦م. وقد تبين هذا المعدل في محافظات إقليم الوسط، إذ احتلت محافظة مادبا المرتبة الأولى بمتوسط حجم أسرة (٦.٢) فرداً، يليها محافظة العاصمة (٦.١) فرداً، ثم محافظة البلقاء (٥.٩) فرداً، وأخيراً محافظة الزرقاء (٥.٧) فرداً. انظر الشكل رقم (٣).

كما تبين هذا المعدل بين أفضية محافظات إقليم الوسط، إذ نجد أنه الأكثر ارتفاعاً في قضاء الرجم الشامي في محافظة عمان، وقضاء العريض في محافظة مادبا بمتوسط (٧.٤) أفراد و(٧.٢) فرداً على التوالي. بينما يكون الأكثر انخفاضاً في قضاء وادي السير وماحص والفحيص في محافظة عمان بمتوسط (٥.١) فرداً و(٥) فرداً على التوالي، ويمكن أن نعزو ارتفاع متوسط حجم الأسرة إلى عوامل عدة، أهمها: انخفاض المستوى التعليمي، وارتفاع معدلات الخصوبة البشرية المصحوب بانخفاض معدلات الوفيات، إضافة إلى تعدد الزوجات أحياناً.

وعند ربط حجم الأسر ببؤر الفقر المنتشرة في إقليم الوسط الذي كشف عنه مسح نفقات الأسرة لعام (٢٠٠٦م) يلاحظ ارتفاع متوسط حجم الأسر في الأفضية التي ترتفع فيها نسبة الفقر؛ فبيرين التي تتجاوز نسبة الفقر فيها (٥٢.٢%) بلغ متوسط حجم الأسرة فيها (٦.٢) فرداً. كما بلغ متوسط حجم الأسرة في أم الرصاص والشونة الجنوبية (٦.٧) أفراد و(٦.٦) أفراد على التوالي.



والجدير بالملاحظة أنّ متوسط حجم الأسر في المناطق الريفية يتجاوز متوسط حجم الأسرة في المناطق الحضرية، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة في المناطق الريفية (٦.٣) أفراد، بينما وصلت في المناطق الحضرية (٥.٥) أفراد، مع العلم أن (٨٨%) من سكان إقليم الوسط يتركزون في المناطق الحضرية، بينما يقطن في المناطق الريفية (١٢%) من السكان.

٢. التركيب النوعي

يتسم التركيب النوعي لسكان الإقليم بارتفاع معدل الذكور على الإناث؛ إذ تشكل نسبة الذكور (٥١.٥%)، بينما تشكل نسبة الإناث (٤٨.٥%) حسب إحصاءات ٢٠٠٦. كما تتفاوت المحافظات الأردنية فيما بينها من حيث نسبة النوع للسكان التي يمكن حسابها بقسمة نسبة الذكور على نسبة الإناث مضروباً في (١٠٠).

وبناءً على ذلك صنفت ألوية وأقضية الإقليم حسب نسبة النوع في عام (٢٠٠٦م) إلى الفئات الآتية:

- الأفضية ذات نسبة النوع المرتفعة، والتي تبلغ (١٠٥ فأكثر): وتشمل: الموقر من محافظة العاصمة، وكلاً من: ماحص، والفحيص، ودير علا، وعين الباشا من محافظة البلقاء، وماعين من محافظة مادبا، والأزرق من محافظة الزرقاء.
- الأفضية ذات نسبة النوع المتوسطة نسبياً، والتي تتراوح ما بين (٩٥-١٠٥)، وتشمل: قسبة عمان، والجيزة، وماركا، وناعور، والقويسمة، والرجم الشامي، ووادي السير، وأم الرصاص من محافظة العاصمة، وكلاً من: قسبة الزرقاء، والرصيفة، والهاشمية،

والضليل من محافظة الزرقاء، والشونة الجنوبية وقصبة السلط من محافظة البلقاء، وجربنة والعريض والملح من محافظة مادبا.

— الأفضية ذات نسبة النوع المنخفضة نسبياً، أقل من (٩٥)، وتشمل: ذيبان والفيصلية من محافظة مادبا، وحسيان وسحاب والجامعة من محافظة العاصمة، وعيرا وويرقا والعارضة وزبي من محافظة البلقاء، وبييرين من محافظة الزرقاء.

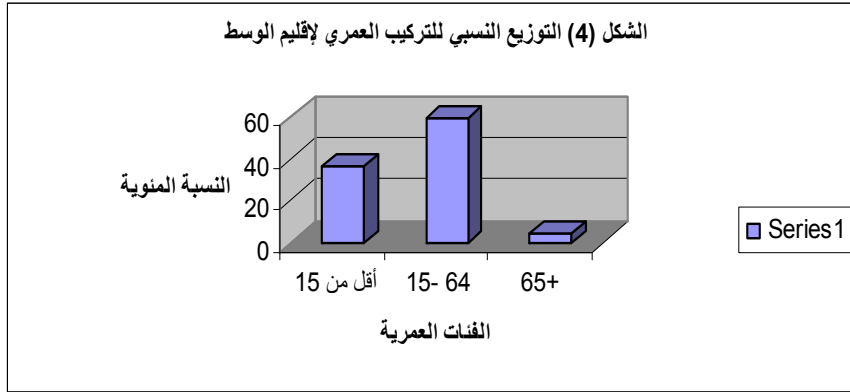
إن تحليل التركيب النوعي للسكان يساعدنا في تقدير حجم القوى العاملة في المجتمع؛ إذ تتدنى نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في منطقة الدراسة ويعود إلى تدني المستويات التعليمية لدى الإناث ولتمسك معظم القاطنين في تلك المناطق بالعادات والتقاليد التي تحول دون عمالة المرأة؛ مما يؤدي إلى حرمان الدولة من الطاقات البشرية النسوية.

٣. التركيب العمري

يتسم التركيب العمري لسكان الإقليم بالفتوة؛ إذ تشكل فئة الأعمار التي تقل عن (١٥ عاماً) ما يقرب من خمسي السكان بنسبة (٣٦.٦%)، بينما تشكل فئة الأعمار التي تتراوح ما بين (١٥-٦٤ عاماً) أكثر من نصف السكان بنسبة (٥٩.٧%)، وتتدنى نسبة المسنين إلى (٣.٧%). انظر الشكل رقم (٤).

وقد شهدت نسبة الفئات العمرية في الأردن تغيراً منذ منتصف التسعينيات وحتى بداية الألفية الثانية (معهد الموارد العالمية، تقرير موارد العالم ١٩٩٤م/١٩٩٥م)، إذ انخفضت نسبة الأطفال في الأردن من (٤٢.٥%) عام (١٩٩٥م) إلى (٣٧.٧%) عام (٢٠٠٥م) من إجمالي عدد السكان. وفي الوقت ذاته ارتفعت نسبة السكان في سن العمل من (٥٤.٧%) إلى (٥٨.٦%) بينما ازدادت نسبة المسنين من (٢.٨%) إلى (٣.٧%). ويعزى هذا التغير إلى انخفاض معدلات الخصوبة منذ التسعينيات حتى الوقت الحاضر، إضافة إلى انتقال فئة الأطفال التي كانت نسبتها مرتفعة في الماضي إلى الفئة العمرية الثانية، فانعكس ذلك على ارتفاع نسبة تلك الفئة (صالح، ٢٠٠٢).

تتفاوت الأولوية والأفضية فيما بينها من حيث التركيب العمري لسكان المحافظة؛ فهناك أفضية تبتعد عن المتوسط العام لنسب الفئات العمرية في محافظات، فمثلاً يتضح لنا أن كلاً من أفضية الجامعة ووادي السير وناعور وأم البساتين في محافظة العاصمة، وزبي والعارضة وعيرا وويرقا وديرعلا وماحص والفحيص في محافظة البلقاء، وقصبة الزرقاء والأزرق والهاشمية في محافظة الزرقاء، وماعين وقصبة مادبا في محافظة مادبا، تبتعد عن المتوسط العام للفئات العمرية، إذ انخفضت نسبة الأطفال، وارتفعت نسبة الشباب، وأقلها في قضاء الجامعة في محافظة عمان، إذ تصل نسبة من هم دون سن ١٥ إلى (٢٦.٦%). ويعزى ذلك إلى اتباع سياسة تنظيم الأسرة في هذه الأفضية، وارتفاع المستوى العلمي لقاطنيها. فأقلها في قضاء الجامعة في محافظة عمان، إذ تصل نسبة من هم دون سن ١٥ إلى (٢٦.٦%)، وأعلاها في قضاء بييرين والضليل في محافظة الزرقاء بنسبة (٤٨.٦%) و(٤٧.٢%).



وفي المقابل نجد أن نسبة الأطفال لا تزال مرتفعة في بعض الأضية، وتفق المتوسط العام لنسبتهم في محافظاتهم وإقليم الوسط، كما هو الحال في سحاب والجزيرة وأم الرصاص والرجم الشامي في محافظة عمان، وقصبة السلط في محافظة البلقاء، وبيرين والضليل والرصيفة في محافظة الزرقاء التي تجاوزت نسبة من هم دون سن ١٥ عاماً (٤٠%)، وأعلىها في قضاء بيرين والضليل في محافظة الزرقاء بنسبة (٤٨.٦%) و(٤٧.٢%). وتتدنى نسبة الشباب ممن تتراوح أعمارهم ما بين (١٥ - ٦٤ عاماً) في الأضية سالفة الذكر التي ترتفع فيها نسبة الأطفال، وفي الوقت ذاته فإنها ترتفع في الأضية التي تتدنى فيها نسبة الأطفال، مثل: قضاء الجامعة (٦٧.٨%)، وماعين (٦٦.٤%)، وقصبة مادبا (٦٤.٨%)، وأم البساتين (٦٤.٣%)، ووادي السير (٦٤.١%).

إن تحليل التركيب العمري للسكان يساعدنا في تقدير نسبة القادرين على العمل، وعندما نطرح نسبة العاملين فعلاً من نسبة القادرين على العمل فإننا نحصل على نسبة البطالة التي قدّرت عام (٢٠٠٥م) بنحو (١٤.٨%) من إجمالي القوى العاملة في الأردن. ويمكن أن نحسب نسبة الإعالة المحتملة بقسمة عدد المعالين (الأطفال والمسنين) على عدد المعيلين المحتملين (القادرين على العمل) مضروباً في (١٠٠).

وبناءً على ذلك صنفت أضية إقليم الوسط في الأردن حسب نسبة الإعالة من إجمالي القادرين على العمل في عام (٢٠٠٦م) إلى الفئات الآتية:

١. الأضية ذات نسبة الإعالة المرتفعة، والتي تبلغ (١٠٠% فأكثر)، وتشمل: قضاء بيرين والضليل في محافظة الزرقاء.

٢. الأضية ذات نسبة الإعالة المتوسطة نسبياً، والتي تتراوح ما بين (٧٠ - ٩٩%) وتشمل أضية سحاب والجزيرة وأم الرصاص والموقر والرجم الشامي وحسبان في محافظة

العاصمة، وقصبة السلط والثونة الجنوبية و عين الباشا في محافظة البلقاء، وقصبة الزرقاء والأزرق والرصيفة في محافظة الرزقاء، وجرينة وذيبان والعريض ومليح في محافظة مادبا.

٣. الأفضية ذات نسبة الإعالة المنخفضة نسبياً، والتي تتراوح ما بين (٤٠ - ٦٩%)، وتشمل: قصبة عمان وماركا والقويسمة والجامعة ووادي السير وناعور وأم البساتين في محافظة العاصمة، والعارضة وزري وعيرا وويرقا ودير علا وماحص والفحيص في محافظة البلقاء، والهاشمية في محافظة الرزقاء، وقصبة مادبا وماعين والفيصلية في محافظة مادبا.

ثانياً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

١. الخصائص التعليمية

ويقصد بالخصائص التعليمية أعلى مؤهل علمي حصل عليه أفراد التجمعات السكانية المدروسة؛ وذلك للدور الذي يلعبه المستوى التعليمي في تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي في أغلب الأحيان. وعند دراسة توزيع الأفراد (١٥) سنة فأكثر، الملتحقين حالياً حسب المرحلة التعليمية التي أنهاها الفرد بنجاح، لوحظ ارتفاع نسبة الحاصلين على درجة التعليم الأساسي، إذ بلغت نسبتهم في محافظة العاصمة نحو (٤٨.٢%)، وفي محافظة البلقاء (٥٠.٧%) وفي محافظة الزرقاء (٤٨.٤%)، وفي محافظة مادبا (٣٩.٥%). ولا بد أن يكون لهذا انعكاس كبير على مستوى الدخل الفردي في المنطقة، إذ تؤكد دراسات علمية كثيرة على العلاقة الطردية بين الدخل والمستوى التعليمي للفرد.

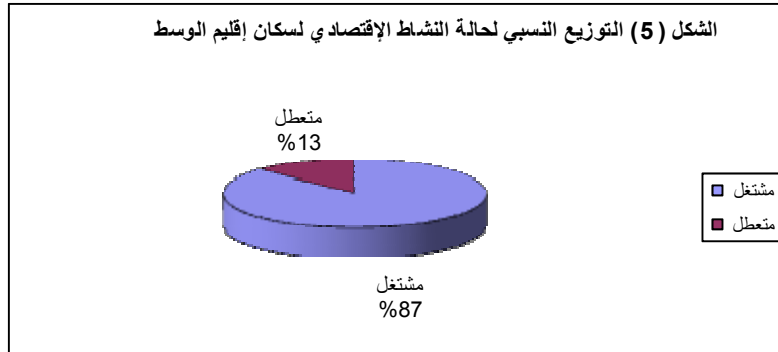
كما تنخفض نسبة الحاصلين على شهادات الدبلوم والجامعية الأولى (بكالوريوس)، ويجدر التنويه إلى أن كثيراً من حملة الشهادات، ولا سيما العليا منها، غالباً ما يهاجرون إلى مناطق يتوافر فيها فرص عمل تناسب مؤهلاتهم العلمية، وتسهم هذه الهجرة في إبطاء حركة التنمية في بؤر الفقر، سواء أكانت تنمية اجتماعية أم اقتصادية.

وتتباين خصائص السكان التعليمية من لواء / قضاء إلى آخر في المحافظات الأردنية، إذ يتجاوز الحاصلون على درجة المرحلة الأساسية (٧٢.٣%) في قضاء العريض في مادبا، و(٦٥%) في الثونة الجنوبية، و(٥٩.١%) في الرجم الشامي، و(٥٨.٨%) و(٥٨.٦%) في الضليل وجرينة على التوالي. كما تعد محافظة العاصمة من أكثر المناطق التي يتوافر فيها حملة الشهادة الجامعية الأولى.

٢. معدل البطالة وحالة النشاط الاقتصادي للسكان

تشكل فئة السكان النشيطين اقتصادياً ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر نحو (٣٩.٩%) من إجمالي سكان إقليم الوسط عام ٢٠٠٨م، بينما تشكل نسبة (٣٩.٤%) من إجمالي سكان الأردن. في حين تشكل فئة السكان غير النشيطين اقتصادياً (٦٠.٢%). وقد شهدت السوق الأردنية في الآونة الأخيرة قلة في فرص العمل مقارنة بالراغبين والقادرين على ممارسة الأنشطة

الاقتصادية بكفاءة، إذ بلغت نسبة المشتغلين فعلاً من النشيطين اقتصادياً (٣٤.٨) من إجمالي السكان الذين تتجاوز أعمارهم (١٥) سنة، وفي الوقت ذاته بلغت نسبة المتعطلين (٥.١)٪، وبذلك بلغ معدل البطالة (١٢.٧)٪ (دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠٠٨م). انظر الشكل (٥).



وتتفاوت حالة النشاط الاقتصادي في الأردن تبعاً لتنوع البيئات الحضرية والريفية؛ إذ تشكل نسبة السكان النشيطين اقتصادياً في البيئات الحضرية والريفية (٣٩.٥)٪ و (٣٨.٦)٪ على التوالي، بينما تشكل نسبة السكان غير النشيطين (٦٠.٥)٪ و (٦١.٤)٪ في المناطق الحضرية والريفية على التوالي. ويلاحظ عند دراسة نسب المتعطلين في هذه البيئات أن نسبة المتعطلين في المناطق الريفية ارتفعت عنها في المناطق الحضرية، إذ بلغت في الأولى (٥.٨)٪ وفي الثانية (٤.٥)٪، ويعزى هذا إلى عدم وجود استراتيجية شاملة لتنمية المناطق الريفية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لمواجهة زيادة النمو السكاني وقلة فرص العمل من جهة، ومحدودية الموارد الطبيعية من جهة أخرى. وقد انعكس هذا الوضع على معدلات البطالة، إذ بلغت في المناطق الريفية (١٥.١)٪ بينما بلغت (١١.٣)٪ في المناطق الحضرية. الجدول رقم (٢).

جدول (٢): التوزيع النسبي لحالة النشاط الاقتصادي للقوى العاملة (٢٠٠٨م).

معدل البطالة	غير النشيطين اقتصادياً	النشيطون اقتصادياً		المحافظة
		متعطل	مشتغل	
٨.٣	٦٠.٥	٣.٣	٣٦.٣	العاصمة
١٤.٤	٦٠.٤	٥.٧	٣٣.٩	البلقاء
١٣	٥٩.٥	٥.٣	٣٥.٢	الزرقاء
١٥.١	٦٠.٣	٦	٣٣.٨	مأدبا
١٢.٧	٦٠.٢	٥.١	٣٤.٨	المتوسط

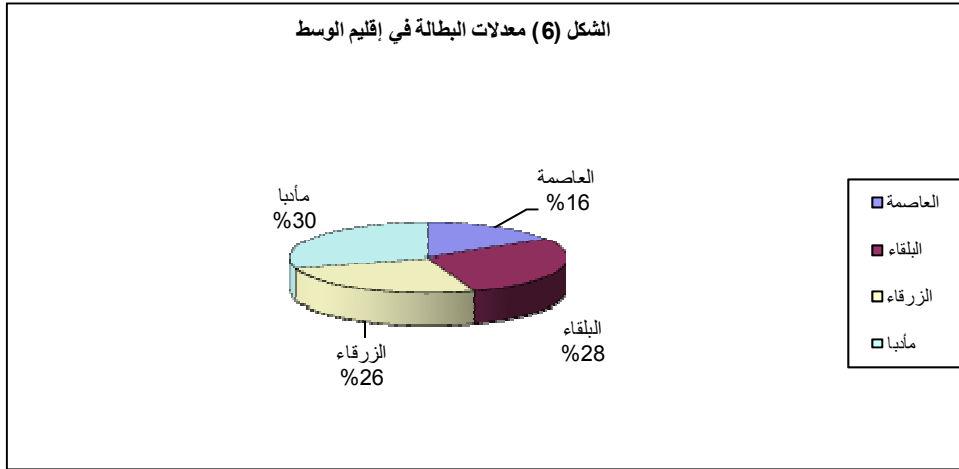
المصدر: مسح العمالة والبطالة، دائرة الإحصاءات العامة، تشرين ثاني، ٢٠٠٨م.

كما تتباين محافظات إقليم الوسط في حالة النشاط الاقتصادي بين صفوف الذكور والإناث، إذ بلغت نسبة غير النشيطين اقتصادياً (٤٥.٨%) بين صفوف الذكور مقابل (٨٥.٥%) بين الإناث. وفي الوقت الذي تشكل فيه نسبة المشتغلين (٧٠.٥%) بين الذكور، تنخفض إلى (١١.٤%) بين الإناث، ومن ثمَّ بلغ معدل البطالة (١٤%) بين الذكور و(٢٢%) بين الإناث. ويعزى ذلك إلى أن الفرص المتاحة لتمكين المرأة في الأردن للتعلم والتدريب والمشاركة في النشاطات التي من شأنها أن تدفع مسيرة التنمية إلى الأمام ما زالت ضعيفة.

ومما يسترعي الانتباه أن هناك تفاوتاً واضحاً بين محافظات إقليم الوسط من حيث حالة النشاط الاقتصادي للسكان؛ فهناك محافظات تبتعد قليلاً عن المتوسط العام لنسب المشتغلين والمتعطلين في الإقليم، مثل: محافظات (مادبا، والزرقاء، والبلقاء) والتي انخفضت فيها نسبة المشتغلين، وارتفعت نسبة المتعطلين، وهذا يعكس وجود اختلال في التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها في سوق العمل الأردنية.

وفي المقابل نجد أن معدل البطالة في بعض المحافظات الأردنية كان أعلى من معدل البطالة العام الذي قُدِّرَ بنحو (١٢%) من إجمالي القوى العاملة الأردنية في المملكة، وبناءً على ذلك صُنِّقَت محافظات الإقليم حسب معدل البطالة لعام (٢٠٠٨م) إلى الفئات الآتية: (انظر الشكل (٦)).

- المحافظات ذات معدل البطالة أقل من (١٠%)، كمحافظة العاصمة.
- المحافظات ذات معدل البطالة من (١٠ - ١٥%) وتشمل البلقاء والزرقاء.
- المحافظات ذات معدل البطالة أكبر من (١٥% فاكتر) كمحافظة مادبا.



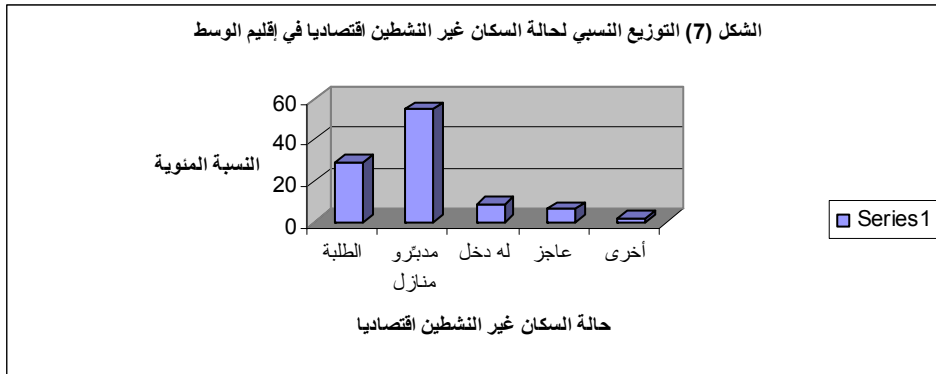
تشكل فئة السكان غير النشيطين اقتصادياً ممن أعمارهم (١٥) سنة فأكثر نحو (٦٠.٢%) من إجمالي سكان الإقليم. ويتوزع هؤلاء السكان على قطاعات عدة احتلّ مدبرو المنازل المرتبة الأولى بنسبة (٥٤.٦%)، يليه قطاع الطلبة بالمرتبة الثانية بنسبة (٢٨.٩%)، ثم غير العاملين ممن لهم دخل بنسبة (٨.٦%)، وأخيراً العاجزون بنسبة (٦.٢%). الجدول رقم (٣) والشكل (٧).

جدول (٣): التوزيع النسبي لحالة السكان غير النشيطين اقتصادياً (%) لعام ٢٠٠٨.

المحافظة	الطلبة	مدبرو منازل	له دخل	عاجز	أخرى
العاصمة	٢٧.٢	٥٥.٩	٩.٢	٥.٢	٢.٥
البلقاء	٣٢.٩	٥١.٣	٧.٤	٧.٢	١.١
الزرقاء	٢٥.٣	٥٩.٦	٨.٥	٥.٥	١.٢
مأدبا	٣٠.٣	٥١.٧	٩.٤	٦.٧	١.٩
المتوسط	٢٨.٩	٥٤.٦	٨.٦	٦.٢	١.٧

المصدر: مسح العمالة والبطالة، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٨م.

والجدير ذكره أنّ المحافظات الأردنية تتباين فيما بينها من حيث السكان غير النشيطين اقتصادياً بين صفوف الذكور والإناث، إذ احتل قطاع الطلبة الذكور المرتبة الأولى في غير النشيطين اقتصادياً بنسبة (٤٨.٥%)، بينما احتل قطاع مدبرو المنازل المرتبة الأولى بين قطاع الإناث بنسبة (٧٨.١%).



٤. دخل المشتغلين ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر

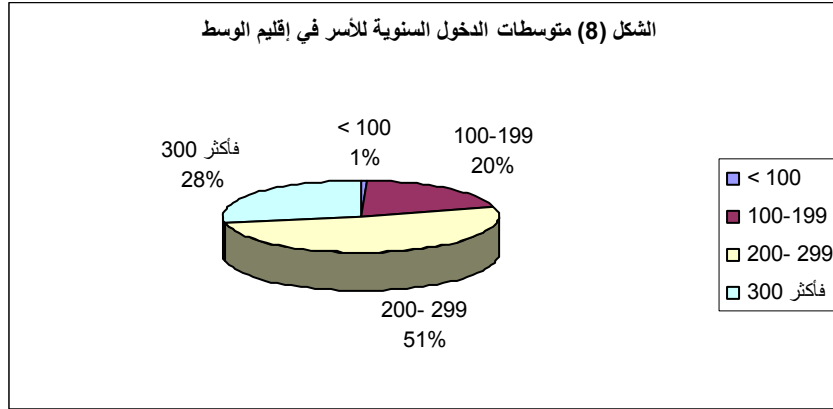
يشير التوزيع النسبي لفئات الدخل الشهري من العمل للسكان الأردنيين في إقليم الوسط الذين أعمارهم (١٥) سنة فأكثر إلى أن نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ١٠٠ دينار شهرياً تشكل (٠.٩%) من سكان الإقليم، بينما تبلغ نسبة الذين يتراوح دخلهم من (١٠٠ - ١٩٩) ديناراً شهرياً

(٢٠%)، وتشكل نسبة الذين يتراوح دخلهم من (٢٠٠ - ٢٩٩) ديناراً شهرياً نحو (٥١%)، وتتنخفض نسبة الذين يزيد دخلهم الشهري عن (٣٠٠) ديناراً إلى نحو (٢٨.١%)، الجدول رقم (٤) والشكل (٨).

جدول (٤): المشتغلون الأردنيون حسب فئات الدخل الشهري من العمل (بالدينار الأردني) لعام ٢٠٠٨.

المنطقة	> ١٠٠	١٩٩-١٠٠	٢٠٠-٢٩٩	٣٠٠ فأكثر
العاصمة	١.٨	١٩.٥	٤٠.٦	٢٨.١
البلقاء	٠.٩	٢١.٣	٤٧.٤	٣٠.٣
الزرقاء	١	٢٤.٥	٤٧.١	٢٧.٤
مأدبا	*	١٤.٤	٦٨.٧	١٦.٧
المتوسط	٠.٩	٢٠	٥١	٢٨.١

المصدر: مسح العمالة والبطالة، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٨.



يلاحظ في الجدول (٤) أن المحافظات الأردنية تتباين من حيث مستوى الدخل بين صفوف الذكور والإناث، إذ ترتفع نسبة الذين يزيد دخلهم عن (٣٠٠ ديناراً) (٣٢%) وتتنخفض نسبة الذين يقل دخلهم عن (١٠٠ ديناراً) إلى (٢.٢%) بين صفوف الذكور. وفي المقابل تنخفض نسبة الذين يزيد دخلهم عن (٣٠٠ ديناراً) إلى (٣٠.٦%) وترتفع نسبة الذين يقل دخلهم عن (١٠٠ ديناراً) إلى (٤%) بين صفوف الإناث.

ويلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً بين سكان محافظات الإقليم في فئات الدخل؛ فهناك محافظات تبتعد قليلاً عن المتوسط العام لنسب المشتغلين والمتعطلين في الإقليم، مثل: محافظات

(العاصمة والبلقاء) التي ترتفع فيها نسبة الذين يزيد دخلهم عن (٣٠٠ دينار شهرياً). ويعزى ذلك إلى قدرة هاتين المحافظتين على جذب الاستثمارات التنموية التي توفر فرص عمل للسكان، بالإضافة إلى مصادر دخل تناسب احتياجاتهم الاستهلاكية.

وفي المقابل نجد أن هناك محافظات الإقليم كانت نسبة الدخل فيها أدنى من متوسط الدخل في الإقليم، مثل: محافظة الزرقاء، إذ تنخفض نسبة الذين يقل راتبهم عن (٢٠٠ دينار)، وهذا يعكس وجود ضعف في القدرة الشرائية للمواطنين وشدة الحاجة والفاقة.

ثالثاً: خصائص السكن

١. ملكية المسكن

أظهرت نتائج المسح الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة لمحافظة إقليمي الوسط عام ٢٠٠٦م أن (٧٩.٤%) من سكان محافظات الإقليم يمتلكون المساكن التي يقيمون فيها، في حين أن (١٥.١%) مستأجرون لهذه المساكن، كما بلغت نسبة الذين يقطنون مسكنهم دون مقابل (٥.١%). وتشير الأرقام إلى أن (٢٣%) من أرباب الأسر يدفعون جزءاً من دخولهم للإنفاق على الإيجار. وتفاوتت نسب الإنفاق على الإيجار من لواء / قضاء إلى آخر، إذ نجد أن أعلاها يتركز في قضاء العاصمة عمان (٣٥.٣%)، ثم قصبه مادبا (٣٣.٣%)، وماركا (٣١.٩%)، وقصبه الزرقاء (٣١.٦%)، وأدناها يتركز في قضاء العارضة، في محافظة البلقاء، التي يمتلك فيها جميع السكان مساكنهم، وقضاء أم الرصاص وأم البساتين وعيرا ويرا وبييرين وماعين بنسبة (٢.١%).

وتفاوتت ملكية المسكن في الأردن تبعاً لتنوع البيئات الحضرية والريفية، إذ تشكّل المساكن المملوكة في البيئات الحضرية والريفية (٦٣.٤%) و(٨٧.٢%) على التوالي، بينما تشكل نسبة المساكن المستأجرة (٢٨%) و(٦.٧%) في المناطق الحضرية والريفية على التوالي.

وتفاوتت المباني في الإقليم من حيث نوع المساكن حيث تنتشر في الإقليم المساكن من نوع دار بنسبة (٥٨.٦%)، أعلاها في محافظة البلقاء بنسبة (٧٥.٧%)، ثم محافظة مادبا (٦٦.٧%)، يليه المساكن من نوع شقة بنسبة (٤٠.١%)، أعلاها محافظة العاصمة (٥١.٧%)، ثم محافظة الزرقاء (٤٥.٣%)، بينما تنخفض نسبة الذين يسكنون في فلل إلى (١.٣%) أعلاها محافظة العاصمة (٢.٨%). ويمكن أن نقسم مساكن منطقة الدراسة إلى قسمين حسب المساحة: قسم صغير المساحة يعيش فيه أسر نووية، وقسم كبير المساحة يعيش فيها أسر ممتدة. وقد قُدّر متوسط مساحة المساكن في الإقليم (١٢٤ م^٢)، أعلاها في محافظة العاصمة بمتوسط (١٣٤ م^٢)، وأدناها في محافظة الزرقاء بمتوسط (١٠١ م^٢). كما تتباين مساحة المساكن في الأقاليم: فأعلاها في لواء الجيزة بمتوسط (١٧٨ م^٢)، ثم لواء الجامعة ولواء وادي السير بمتوسط (١٦٧.٨ م^٢ و ١٥٠ م^٢) على التوالي.

٢. تجهيزات المسكن

يرتبط مدى توفير الأجهزة المنزلية لدى الأسر بالدخل، إذ نجد أنّ الالوية / الأفضية تتباين في مستويات الدخل، ومن ثمّ فإنّه من الطبيعي أن تتباين في مستوى تجهيزات المسكن الضرورية والأساسية.

وتمتلك غالبية الأسر في المناطق المدروسة أجهزة الغسالة والثلاجة بمتوسط عدد أجهزة (١٦.٣) و(١٦.٦) لكل ١٠٠ فرد على التوالي. إلا أنّ نسبة الأفراد الذين يمتلكون السيارة الخاصة تصل إلى (٧.٣) لكل ١٠٠ فرد، أعلاها في قضاء الجامعة بمتوسط (١٦.٨)، ثم قضاء وادي السير بمتوسط (١٥) لكل ١٠٠ فرد، وأدناها في قضاء الضليل بمتوسط (٢.٣)، ونسبة الذين يمتلكون الكمبيوتر تتدنى إلى (٤.٢) لكل ١٠٠ فرد؛ بسبب ارتفاع نسبة ذوي الدخل المحدود، فأعلاها يوجد في قضاء الجامعة بمتوسط (١٢.٦)، ووادي السير بمتوسط (١٠.٤)، وأدناها في قضاء ديرعلا بمتوسط (٠.٧) وأفضية الضليل والعريض وأم الرصاص بمتوسط (١.٣) (١.٤) (١.٦) على التوالي.

وتتفاوت تجهيزات المساكن في الأردن تبعاً لتنوع البيئات الحضرية والريفية، إذ تشكل نسبة المساكن التي تمتلك جهاز كمبيوتر في البيئات الحضرية والريفية نحو (٦.٧) و (٣) لكل ١٠٠ فرد على التوالي.

محددات الفقر في المنطقة المدروسة

لتحليل التباين بين متوسطات دخول الأسر الفقيرة في ألوية / أفضية إقليم الوسط استخدم أسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression) الذي يحدد مقدار العلاقة بين المتغير التابع، وهو الفقر، وعدد من المتغيرات المستقلة الآتية:

- أ. متوسط حجم الأسرة.
- ب. الفئات العمرية.
- ج. التركيب النوعي.
- د. الحالة التعليمية (أمّي، متعلم).
- هـ. الحالة الزوجية (لم يسبق له الزواج، متزوج).
- و. ملكية المسكن (ملك، استئجار، مقابل عمل، دون مقابل).
- ز. تجهيزات المسكن (غسالة، ثلاجة، سيارة).

نتائج فرضيات الدراسة المتعلقة بتحليل تباين المتغيرات المستقلة للدراسة مع المتغير التابع (متوسط الدخل الشهري للأسر) في إقليم الوسط التنموي في الأردن:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات دخول الأسر الفقيرة في إقليم الوسط التنموي في الأردن تعزى للمتغيرات الديموغرافية (متوسط حجم الأسرة، والتركيب النوعي للسكان، والتركيب العمري للسكان)

اتضح من التحليل الذي استخدم لفحص ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات دخول الأسر الفقيرة بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية المستقلة المستخدمة في الدراسة أن متغير متوسط حجم الأسرة فقط كان ذا دلالة احصائية قوية عند مستوى ثقة ($a \leq 0.05$)، بينما لم تظهر هناك فروق ذات دلالة احصائية لمتغيرات: الفئات العمرية، والتركيب النوعي.

ويظهر الجدول رقم (٥) المعنوية الإحصائية، ومعامل التفسير، لهذا المتغير المستقل من تباين دخول الأسر الفقيرة دالاً بذلك على وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين متوسط دخل الأسرة ومتوسط حجم الأسرة، إذ تميزت الأولوية / الأفضلية ذات الدخول المتدنية بارتفاع الحجم السكاني؛ بسبب تدني المستوى التعليمي، والعادات، والتقاليد، وتعدد الزوجات.

أما متغيري التركيبي النوعي والعمرى لم يظهر أثرهما في تفاوت الدخول في منطقة الدراسة ويعود السبب في عدم اظهار التركيبي النوعي أثراً في تفاوت الدخل لأن العديد من الوزارات والمؤسسات المدنية حققت تقدماً ملموساً في مجال مجابهة التمييز الجندي ضد المرأة من خلال تأسيسها لوحدات النوع الاجتماعي التي تهتم بإجراء الدراسات حول أوضاع النساء في تلك المؤسسات والطرق الكفيلة بإيصالهن إلى أماكن صنع القرار كما ان هناك حرصاً واضحاً لدى السياسات الوطنية والبرامج والاستراتيجيات على تضمين السياسات والبرامج الوطنية جزءاً خاصاً يتناول الحقوق الخاصة بالمرأة، والدعوة نحو ضمان المساواة مع الرجل على اعتبارها مواطن يتمتع بكافة الامتيازات التي يتمتع بها الرجل.

كما أن متغير التركيبي العمري بدوره ينطوي على تغير في اتجاهات الادخار والاستهلاك وبالتالي له تأثير مباشر على متوسط دخل الفرد ومن خلال تأثيره على معدلات الإعالة وحجم قوة العمل فعندما نقارن تأثير نمو السكان في سن العمل مع تأثير نمو السكان الكلي يظهر بوضوح الأثر الكبير للهيكل العمري للسكان على النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$) بين متوسطات دخول الأسر الفقيرة في إقليم الوسط التنموي في الأردن تعزى للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (خصائص التعليم، والحالة الزوجية، وملكية المسكن، وتجهيزات المسكن).

كما اتضح من التحليل الذي استخدم لفحص ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات دخول الأسر الفقيرة بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستقلة المستخدمة في الدراسة أن متغيري ملكية المسكن (مقابل عمل)، وتجهيزات المسكن (سيارة) كانا ذا دلالة احصائية قوية عند مستوى ثقة (0.05). بينما لم تظهر هناك فروق ذات دلالة احصائية لمتغيرات: المستوى التعليمي، والتركيب النوعي، والحالة الزوجية.

ويظهر الجدول رقم (٥) المعنوية الإحصائية، ومعامل التفسير، لهذا المتغير المستقل من تباين دخول الأسر الفقيرة دالاً بذلك على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسرة ومتغيري ملكية المسكن (مقابل عمل)، وتجهيزات المسكن (سيارة). إذ أبدى متغير ملكية المسكن أثراً واضحاً في تفاوت دخول الأسر، باتجاه عكسي، إذ تميزت الأقضية التي تنخفض فيها الدخل بارتفاع نسبة المالكين لمسكنهم، بينما تميزت الأقاليم ذات الدخل المتوسطة بملكية المساكن مقابل عمل. وعلى العكس من ذلك تميزت معظم الأقضية ذات الدخل المرتفعة بارتفاع المساكن المستأجرة. أما متغير تجهيزات المسكن (ملكية سيارة) بالقوى العاملة فقد أبدى كذلك أثراً في تفاوت دخول الأسر على مستوى ألوية / أقضية الإقليم، إذ تميزت الألوية / الأقضية ذات الدخل المتدنية بانخفاض نسبة التجهيزات المنزلية.

ولم يظهر متغير الحالة الزوجية (لم يسبق له الزواج، متزوج) أثراً في تفاوت دخول الاسر وذلك لذات السبب الذي سبق الإشارة له آنفاً في التركيب النوعي.

كما لم يظهر متغير مستوى التعليم أثراً في تباين الدخل في منطقة الدراسة وذلك لقلّة فرص العمل في منطقة الدراسة وارتفاع عدد الخريجين مما أدى إلى تدني دخول المتعلمين فعدم الموازنة بين نظام العرض والطلب في سوق العمل هو السبب الأول في تدني الدخل، كما ان عدم موازنة التخصصات الجامعية مع احتياجات سوق العمل يرفع معدلات البطالة وانخفاض الدخل.

جدول (٥): ملخص لتحليل تباين متوسطات دخول الأسر حسب المتغيرات المستقلة في إقليم الوسط التنموي الأردني.

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
حجم الأسرة	الانحدار	١	٦٧٨.٥١٩	٦٧٨.٥١٩	١٢٣.٠٠٥	(a) ٠٠٠
	مقدار الخط الكلي	٣٢	١٧٦.٥١٨	٥.٥١٦		
	المجموع	٣٣	٨٥٥.٠٣٨			
ملكية المسكن (مقابل عمل)	الانحدار	٢	٧٢٤.٣٦٨	٣٦٢.١٨٤	٨٥.٩٢٤	(b) ٠٠٠
	مقدار الخط الكلي	٣١	١٣٠.٦٧٠	٤.٢١٥		
	المجموع	٣٣	٨٥٥.٠٣٨			
تجهيزات المسكن (السيارة)	الانحدار	٣	٧٤٩.١٩٣	٢٤٩.٧٣١	٧٠.٧٨٣	(c) ٠٠٠
	مقدار الخط الكلي	٣٠	١٠٥.٨٤٤	٣.٥٢٨		
	المجموع	٣٣	٨٥٥.٠٣٨			

ولم يظهر متغير الحالة الزوجية (لم يسبق له الزواج، متزوج) أثراً في تفاوت دخول الاسر وذلك لذات السبب الذي سبق الاشارة له آنفاً في التركيب النوعي.

كما لم يظهر متغير مستوى التعليم أثراً في تباين الدخل في منطقة الدراسة وذلك لقلّة فرص العمل في منطقة الدراسة وارتفاع عدد الخريجين مما أدى إلى تدني دخول المتعلمين فعدم الموازنة بين نظام العرض والطلب في سوق العمل هو السبب الأول في تدني الدخل، كما ان عدم موازنة التخصصات الجامعية مع احتياجات سوق العمل يرفع معدلات البطالة وانخفاض الدخل.

التصنيف المكاني لألوية / لأفضية إقليم الوسط التنموي في الأردن باستخدام التحليل العنقودي تم استخدام أسلوب التحليل العنقودي (Cluster Analysis) لتصنيف الألوية / الأفضية في إقليم الوسط، وقد أمكن تصنيف خمس طبقات لها، كما يظهر في الجدول رقم (٦).

جدول (٦): الطبقات التي أظهرها التحليل العنقودي.

الطبقة الأولى	الطبقة الثانية	الطبقة الثالثة	الطبقة الرابعة	الطبقة الخامسة
عمان	القويسمة	السلط	سحاب	أم الرصاص
ماركا	وادي السير	عين الباشا	الحيزة	الموقر
الزرقاء	الفحيص	بييرين	ناعور	الرجم الشامي
	الرصيفة	مادبا	الثونة الجنوبية	أم البساتين
	الجامعة		دير علا	حسبان
			الضليل	العارضة
			الهاشمية	زي
				عيرا ويرقا
				الأزرق
				ماعين
				الفيصلية
				ذبيان
				العريض
				مليح
				جرينة

يهدف التحليل العنقودي الذي يعتمد على الدرجات العاملة إلى تصنيف الألوية / الأفضية في منطقة الدراسة إلى مجموعات يكون التباين بينها أكبر ما يمكن، وفي الوقت نفسه يتشابه كل تجمع سكاني في خصائصه. وبعد إجراء التحليل التمييزي عند مستوى (٥) تم تصنيف خمس طبقات كما يظهر في الشكل رقم (٩).

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن الطبقة الأولى تنتمي إلى النمط المعيشي ذي المستوى المرتفع جداً مقارنة مع بقية الألوية / الأفضية، كما أن الألوية / الأفضية في الطبقة الثانية تنتمي إلى النمط المعيشي المرتفع بالنسبة لأفضية إقليم الوسط، وتنتمي الأفضية في الطبقة الثالثة إلى النمط المعيشي المتوسط، وتنتمي أفضية الطبقة الرابعة إلى النمط المعيشي الفقير، وأخيراً تنتمي الطبقة الخامسة إلى الأفضية الفقيرة جداً في إقليم الوسط.

١. النمط ذو المستوى المعيشي المرتفع جداً (الطبقة الأولى)

ويشمل هذا النمط كلاً من: العاصمة عمّان، وماركا، والزرقاء الكبرى. وتتميز هذه الأفضية بارتفاع في نسبة الأفراد الحاصلين على الشهادة الجامعية، ويعيش سكان هذه الأفضية برفاهية مقبولة مقارنة مع تجمعات إقليم الوسط الأخرى.

وهم لديهم عدد أقل من الأطفال (٤-٥ أطفال)، وقيمون في أبنية جيدة من الطوب والإسمنت، ويملكون عملاً تجارياً، ولديهم أكثر من مصدر واحد للدخل، ولديهم تأمين صحي، وصلات جيدة مع المؤسسات، ويجمعون في تحصيلهم العلمي بين التعليم الجامعي بمستوياته المختلفة، كما ترتفع نسبة المساكن المستأجرة في هذه المناطق.

٢. النمط ذو المستوى المعيشي المرتفع (الطبقة الثانية)

ويشمل: الجامعة، والرصيفة، والقويسمة، ووادي السير، والفحيص. وتتميز هذه الأفضية بارتفاع نسبي في عدد الأفراد الحاصلين على الشهادات الجامعية، كما تتميز بعض هذه الألوية / الأفضية بحجم الأسر الصغيرة؛ بسبب ارتفاع المستوى التعليمي، واتباع سياسة تنظيم النسل، كما يتميز سكان هذه الأقاليم بارتفاع دخولهم، ومساحة منازلهم الواسعة، ويمتلكون أدوات منزلية حديثة.

٣. النمط ذو المستوى المعيشي المتوسط (الطبقة الثالثة)

ويشمل: السلط، ومادبا، وعين الباشا، وبييرين. وينخفض في هذه الألوية / الأفضية عدد الأفراد الحاصلين على الشهادة الثانوية والجامعية وترتفع نسبة الأفراد الأميين. كما تتميز بعض هذه التجمعات بأن معظم سكانها يعملون لحسابهم، وبارتفاع نسبة العاملين بين أفراد الأسرة. ويضم هذا المستوى بييرين الذي خرج من بؤر الفقر في عام ٢٠٠٦م، إذ بلغت نسبة الفقر فيه (٩.٢%) في عام ٢٠٠٦م. في حين بلغت في عام ٢٠٠٢م (٤٢.٣%)، وهذا يعود إلى الدور الحكومي في زيادة المشاريع التنموية في هذه الأقاليم.

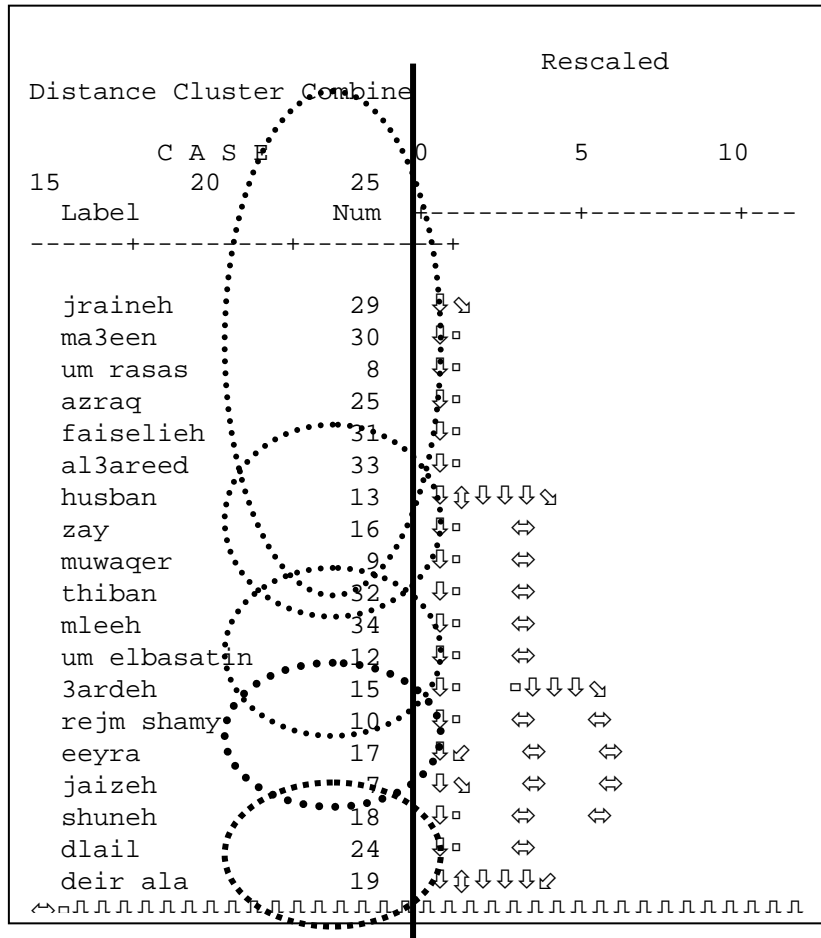
٤. النمط ذو المستوى المعيشي الفقير (الطبقة الرابعة)

ويشمل: الجيزة، وسحاب، والشونة الجنوبية، والضليل، ودير علا، والهاشمية، وناعور. وتتميز هذه الألوية / الأفضية بأنها كانت من بؤر الفقر، وفق إحصاءات عام ٢٠٠٢م، وخرجت منها عام ٢٠٠٦م، ولكن بقيت معدلات الفقر فيها مرتفعة؛ ويعود ذلك إلى المشاريع التنموية التي

وجهتها الحكومة إلى هذه الأقاليم؛ ممَّا حَسَّنَ نسبياً من مستواها المعيشي. وتتميز هذه الأقاليم بـ :
تدنيّ الدخل، وتدنيّ المستوى التعليمي، وارتفاع حجم الأسر.

٥. النمط ذو المستوى المعيشي الفقير جداً (الطبقة الخامسة)

ويشمل: عيرا، ويرقا، والرجم الشامي، وذيبيان، والموقر، وزّي، وحسبان، والعريض، وأم الرصاص، والفيصلية، والأزرق، وماعين، وجرينة، وأم البساتين، والعارضة، والمليح. وتتميز معظم هذه المناطق بأنها بؤرٌ للفقر، وفق إحصاءات عام ٢٠٠٦م. إضافة إلى تدنيّ الدخل والمستوى التعليمي، إذ ينخفض في هذه الأقاليم نسبة الحاصلين الثانوية العامة، ويتراوح سكانها بين الأمية والتعليم الأساسي. كما تتصف هذه التجمعات بارتفاع حجم الأسرة؛ بسبب: تدنيّ المستوى التعليمي، والعادات، والتقاليد، وتعدد الزوجات. كما تنخفض في هذه الأقاليم نسبة البيوت المستأجرة، وتعد مساكنهم ذات مساحاتٍ كبيرة، إلا أنها تفتقر إلى التجهيزات المنزلية.



شكل (٩): التسلسل الهرمي للتحليل العنقودي.

خاتمة

لعل من المفيد أن نختتم هذه الدراسة بإجراء استعراض عام لأبرز النتائج التي توصلت إليها، إضافة إلى اقتراح التوصيات التي تنبثق عن النتائج فيما يلي:

النتائج

كشفت دراسة الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في إقليم الوسط التنموي في الأردن عن كبر حجم الأسر الناجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة التي تصل في المتوسط إلى (٥.٢) مولود خلال الفترة الإنجابية للمرأة. كما كشفت عن تدني مستوى الدخل لدى غالبية الأسر بفعل تدني الأجور ومحدودية مصادر الدخل، إضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية وبخاصة في المناطق الريفية من ألوية / أفضية الإقليم.

اتضح من التحليل الذي استخدم لفحص ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات دخول الأسر الفقيرة بالنسبة للمتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة أن هناك ثلاثة متغيرات مستقلة ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة (٠.٠٥)، وهذه المتغيرات هي: (الحجم السكاني، وملكية المسكن (مقابل عمل)، وتجهيزات المسكن (سيارة)). بينما لم تظهر هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات: الفئات العمرية، والمستوى التعليمي، والتركيب النوعي.

أما المتغيرات المستقلة الأخرى وهي: الفئة العمرية (١٥-٦٤ عاماً)، وملكية السكن، وتجهيزات المنزل، فإنها لم تظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (٠.٠٥).

وقد أمكن تصنيف خمس طبقات للألوية / الأفضية في إقليم الوسط باستخدام أسلوب التحليل العنقودي (Cluster Analysis) وهي الطبقة الأولى التي تنتمي إلى النمط المعيشي ذي المستوى المرتفع جداً مقارنة مع بقية الألوية / الأفضية، والطبقة الثانية التي تنتمي إلى النمط المعيشي المرتفع بالنسبة لأفضية إقليم الوسط، والطبقة الثالثة التي تنتمي إلى النمط المعيشي المتوسط، والطبقة الرابعة التي تنتمي إلى النمط المعيشي الفقير، وأخيراً الطبقة الخامسة التي تنتمي إلى الأفضية الفقيرة جداً في إقليم الوسط

وفي ضوء النتائج سالفة الذكر يتبين لنا مدى أهمية الخصوبة كعامل محدد للفقر وتوجيهه، إضافة إلى أهمية التعرف إلى مستويات الفقر داخل المناطق الفقيرة نفسها. ولا شك أن هاتين الحقيقتين اللتين توصلت إليهما بالدراسة إليهما بالنسبة لمحددات الفقر ومستوياته من شأنهما أن يؤخذا بعين الاعتبار عند التخطيط لحل مشكلة الفقر في إقليم الوسط التنموي في الأردن .

التوصيات

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث فإن الباحث يوصي باعتماد خطة للتخفيف من مشكلة الفقر في منطقة الدراسة، وتتضمن هذه الخطة تنفيذ استراتيجية للسيطرة على الخصوبة البشرية، ولتبني خطط التنمية (صالح، حيدر، ٢٠٠٥م).

استراتيجية مقترحة لمكافحة الفقر في إقليم الوسط الأردني من قسمين

الخطة الأولى: وتشتمل الاستراتيجية الأولى على برامج ومشروعات خاصة بالسكان والصحة الإنجابية، إذ إنَّ التثقيف السكاني والصحي من شأنه أن يسهم في انخفاض معدلات الخصوبة. ولعلَّ من المناسب أن نشير هنا إلى أنَّ الثقافة السكانية تحتاج إلى تنمية ثقافية، تعتمد على توعية الأسر والأفراد بالأخطار التي يمكن أن تحدث في غياب تنظيم الأسرة، والتي تتعلق بزيادة أحجام الأسر وتضخمها، وما يترتب على ذلك من عجز هذه الأسر عن توفير المتطلبات المعيشية اللازمة لأفرادها: كتوفير التغذية المناسبة، والسكن اللائم، والتعليم، والرعاية الصحية، وما تحتاج إليه هذه الأسر من تحسين أوضاعها.

إضافة إلى ذلك فإن الثقافة السكانية تحتاج إلى توسُّع في التعليم الأكاديمي والمهني، وتوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، المرئية والمسموعة والمقروءة، التي تتعلق بكيفية مواجهة معدلات النمو المرتفعة للسكان، وكيفية تحقيق مستويات معيشية أفضل.

ولا شك أنَّ زيادة الوعي الإنجابي يتطلب إعطاء المزيد من الاهتمام بالتوعية والإرشاد من خلال: مراكز الأمومة والطفولة، و دور الحضانه، وجمعيات تنظيم وحماية الأسرة، والمجلس الأعلى للسكان، وجمعية النساء العربيات. فالوعي الإنجابي يتطلب معرفة بالصحة الإنجابية، وفي الوقت ذاته معرفةً بأخطار التكاثر الطبيعي المتزايد، وعدم القدرة على تنظيم الحمل، بحيث إنَّ ذلك ينعكس سلباً على صحة النساء في سنَّ الإنجاب، وعلى احتمال إيجاد مواليد مشوهة أو معوقة.

الخطة الثانية: تتضمن خططاً للتنمية بهدف التخفيف من آثار الفقر، وتحفيز المشاركة الشعبية، والعمل على إدماج المجتمعات المستهدفة بأنشطة وأعمال لم تمارسها سابقاً، إضافة إلى العمل على تشجيع القطاعين الخاصَّ والعامَّ على مقاومة الفقر وتحسين المعيشة للفقراء. ولعلَّ من المناسب أن نشير إلى النموذج المقترح للحدِّ من الفقر، والذي يشتمل على عناصر أساسية تتضافر وتتفاعل مع بعضها البعض في علاقات متبادلة، وتسهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الفقر. ويمكن أن نجمل هذه العناصر فيما يأتي:

أولاً: التخفيف من آثار الفقر

ويتم ذلك بتنفيذ الإجراءات الآتية

١. توفير القروض الميسرة للأسر الفقيرة؛ لإقامة المزيد من المشاريع الصغيرة المديرة للدخل.
٢. إعادة دراسة أوضاع المستفيدين من برامج دعم الفقراء، بحيث يصل الدعم إلى مستحقيه وإيصال المساعدات للأسر الفقيرة.
٣. إدماج المجتمعات المستهدفة بأنشطة وأعمال بل تمارسها سابقاً.

٤. النهوض بالمناطق الريفية التي ينتشر فيها الفقر بتطويرها وتنميتها تنمية شاملة ومتكاملة. لذا فإن الاستراتيجية الجديدة لتنمية الريف يجب أن تقوم على تنمية قطاعات أخرى إلى جانب القطاع الزراعي الذي يعد القطاع الرئيس لبقية القطاعات. ومن هذا المنطلق يأتي دور التصنيع في تنمية المناطق الريفية كقطاع مكمل للقطاع الزراعي يأخذ منه مادته الأولية، ويعطيه بعض منتجاته اللازمة له.

ثانياً: تحفيز المشاركة الشعبية

لا شك أن توفير الفرص أمام الفقراء لنيل حقوقهم في العيش الكريم ونوعية الحياة المناسبة للحصول على الخدمات والوظائف والمشاركة في صنع القرار والأجور الكافية والتسهيلات الائتمانية التي تمكنهم من ممارسة أعمالهم والانخراط في صفوف ذوي النشاط الاقتصادي بتنفيذ المشروعات التنموية المدرة للربح. وينبغي التأكيد على أهمية الوصول إلى الفقراء وسماع أصواتهم وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في صنع القرارات. ولا بد من تمكين المرأة في بؤر الفقر للتعلم والتدريب والمشاركة في إعداد الخطط والأشرف على تنفيذها والإسهام في النشاطات التي من شأنها أن تدفع مسيرة التنمية إلى الأمام.

ولكي يتمكن الفقراء من الانخراط في المجتمع والتفاعل مع نشاطاته المختلفة فإنهم مطالبون بتأدية واجباتهم مثل بقية أفراد المجتمع في الإسهام بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وبمعدلات أكثر ارتفاعاً. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام بتحسين البنية التحتية في المناطق الأقل نمواً، وتبني سياسة الإصلاح بمختلف أنواعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، إضافة إلى تقوية النظام المالي ودعمه ومراقبة تطورات، والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: المشاركة المؤسسية لتوفير فرص العمل

يلعب القطاعان العام والخاص دوراً مهماً في مقاومة الفقر وتحسين المعيشة من خلال الخطط والبرامج التي يتم تنفيذها. ولعل من المفيد أن نقترح تحديد فترة برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تشرف الحكومة على تنفيذه. وهو مجموعة من الإجراءات والسياسات والمشروعات الهادفة إلى تحسين نوعية الحياة للمواطن الأردني وزيادة إنتاجية الاقتصاد للمحافظة على استمرار النمو وتخفيض الكلفة الاجتماعية لعملية التحول. وقد جاء البرنامج كمبادرة وطنية لتحديد أولويات الاستثمار، وتحسين آلية اتخاذ القرار في الجهاز التنفيذي ليصبح أكثر تجاوباً مع متطلبات الاستثمار الخاص، وأكثر مرونة في تحديد نوعية الاستثمار في المرافق والمشروعات الحيوية.

ويرتكز البرنامج على محاور متكاملة هي :

أ. الاستثمار الحكومي المباشر: ويتمثل في تنمية الموارد البشرية والتنمية الريفية والإصلاحات الهيكلية وتحسين مستوى أداء العاملين.

ب. الاستثمار الخاص من خلال تسريع عملية الخصخصة.

ج. تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى.

وتسهم المؤسسات في القطاعين العام والخاص بتنفيذ مشروعات تهدف إلى تحسين نوعية الحياة بالحدّ من نسبة البطالة، وإيجاد فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة دخل الأسر من خلال استقطاب التمويل لإنشاء المشروعات المدرة للدخل على مستوى الفرد والجماعة، وإنشاء صناديق التنمية مثل صناديق القرى، وصناديق الائتمان، وصناديق الأسرة، حيث تقوم هذه الصناديق بتقديم التمويل اللازم وضمن آلية مريحة تتناسب واحتياجات الأسرة وإمكاناتها لإنشاء مشروعات صغيرة مدرة للدخل، ودعم بعض المشروعات القائمة، بالإضافة إلى برامج لتقديم القروض العينية بمختلف أنواعها.

المراجع العربية والأجنبية

- أبو خزيمة، سليمان. وأبو السندس، جهاد. (٢٠٠٣). الفقر: مفهومه وطرق قياسه. بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر البطالة والفقر المنعقد في عمان خلال الفترة ٦/٢٢-١/٢٠٠٣. عمان
- الاسكوا. (٢٠٠١). القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى من أجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الاسكوا. بيروت.
- الأمم المتحدة. (١٩٩٠). تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت
- الأمم المتحدة. (١٩٩٥). تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كوبنهاغن. ٦-١٢/٣/١٩٩٥.
- باتر، محمد وردم. (٢٠٠٣). العولمة ومستقبل الأردن. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- بهاء الدين، حسين. (١٩٩٩). التنمية والمستقبل. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- الخطيب، حسين. (١٩٩٢). واقع ظاهرة الفقر في الأردن. وزارة التخطيط.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (٢٠٠٦). مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (٢٠٠٣). مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢. عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (٢٠٠٨). مسوحات العمالة والبطالة. عمان
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (١٩٩١-٢٠٠٣). مسوحات العمالة والبطالة. التقارير السنوية للأعوام.

- شتيوي، موسى. (١٩٩٩). "مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر (حالة الأردن)". سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٨). الأمم المتحدة. بيروت.
- صالح، حسن. وحيدر، فارس. (٢٠٠٥). "أثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقر". مجلة السكان والتنمية العدد (١١).
- صالح، حسن عبد القادر. (٢٠٠٢). الموارد وتنميتها أسس وتطبيقات على الوطن العربي. دار وائل للنشر. عمان.
- صالح، حسن عبد القادر. (٢٠٠٢). التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية: دراسة تطبيقية على الوطن العربي. دار وائل للنشر. عمان.
- صبح، محمد خميس. (١٩٩٣). "التحليل المكاني لتباين الدخل الفردي في الأردن". رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان. الأردن.
- الصقور، محمد. (١٩٩٣). تقرير دراسة الفقر: الواقع والخصائص. وزارة التنمية الاجتماعية.
- الصقور، محمد. (١٩٨٩). دراسة بؤر الفقر في الأردن. وزارة التنمية الاجتماعية.
- المصري، سلوى. (٢٠٠٢). تشخيص الفقر في الأردن. عمان.
- الميتمي، محمد. (٢٠٠٣). السكان والفقر. صندوق الأمم المتحدة للسكان. وجامعة صنعاء. صنعاء.
- وزارة التخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي. الأردن. (٢٠٠٠). تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠. نيويورك.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠٠٢). دراسة تقييم الفقر في الأردن. عمان.
- Destremau, B. (1999). The Systematic Relation of the State and Poverty. UNESCO. Workshop Paper, Amman.
- F.A.O. (1998). Rural Woman and Food Security. Current Situation and Perspectives, Rome.
- The World Bank and the Islamic Development Bank, (2004). Supporting Stable Development in a Challenging Region. Washington and Jeddah.
- The World Bank, World Development Report, (2004). Making Services Work For Poor People. Washington.
- The World Bank, (2003). Microfinance Poverty Assessment Tool ,. Washington.